Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

07 Février 2011

07 فبراير 2011

مقترح الحكم الذاتي يشكل "الحل الوحيد والجدي" لقضية الصحراء (السيد أحمد حرزني)

بيتوريا (بلد الباسك) /5 /2 /ومع/ أكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني, أمس الجمعة بمدينة بيتوريا (بلد الباسك بشمال إسبانيا), أن مقترح الحكم الذاتي في الاقاليم الجنوبية يشكل "الحل الوحيد والجدي والقابل للتطبيق" لقضية الصحراء.

وأوضح السيد حرزني, خلال لقاء حول موضوع "لنتحدث عن الصحراء دون توتر : نماذج جديدة لحقوق الإنسان" ينظمه على مدى يومين معهد التفكير والابحاث (كارتا ميديتيرانيا), أن الحل "الوحيد الجاد والمسؤول والقابل للتطبيق من أجل تقدم جميع شعوب المنطقة يتمثل في مقترح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة".

وأكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن "البوليساريو" الذي "يتمسك بالاستفتاء, لم يتمكن من تقديم أي اقتراح لسكان مخيمات تندوف".

وفي هذا الصدد ذكر السيد أحمد حرزني بالعديد من الصعوبات التي تقف أمام تنظيم الاستفتاء وخاصة في ما يتعلق بإحصاء سكان المخيمات بتندوف في جنوب غرب الجزائر.

وأكد أن "مقترح الحكم الذاتي حل شجاع يعبر عن إرادة المغرب لإنهاء هذا المشكل الذي يؤخر مسلسل التحديث والدمقرطة الذي انخرط فيه المغرب بشكل لا رجعة فيه".

وأبرز في هذا الصدد أن المغرب يشكل أحد البلدان القليلة التي أحدثت لجنة لبحث ملفات التجاوزات والانتهاكات في الماضي, مستعرضا الإصلاحات الكبرى التي أطلقها المغرب في مختلف المجالات.(يتبع)
وفي هذا الاطار, أشار السيد أحمد حرزني إلى مدونة الاسرة, وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية, وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان, والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية, ومشروع الجهوية المتقدمة.

ووجه السيد حرزني, في هذا الصدد, نداء إلى "البوليساريو" من أجل الالتحاق بالوطن الأم للمشاركة في هذه الدينامية التي أطلقها المغرب.

من جانبه, أكد محجوب السالك من حركة "خط الشهيد" المعارضة ل`"قيادة البوليساريو" أن المغرب كانت لديه الشجاعة لفتح صفحة ملف انتهاكات الماضي في حين أن قادة "البوليساريو" لم يعترفوا أبدا بخروقات حقوق الانسان التي كانوا مسؤولين عنها أو مئات المفقودين بسبب هذه الانتهاكات.

وذكر بأنه "يوجد حوالي 300 شخص في عداد المفقودين" ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها قادة "البوليساريو", مؤكدا غياب الديمقراطية داخل قيادة "البوليساريو".

وفي هذا الاطار, شدد محجوب السالك على المأساة التي يعاني منها المحتجزون في مخيمات تندوف في الجزائر.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

من جهته, أكد عبد الحميد البجوقي رئيس الشبكة الاورومتوسطية للتنمية من أجل التعاون (منظمة غير حكومية مقرها في إسبانيا) أن المقترح المغربي للحكم الذاتي يمكن أن يشكل ليس فقط حلا لقضية الصحراء, ولكن يمكن أن يضطلع أيضا بدور هام في تحقيق التكامل بين البلدان المغاربية, مبرزا أن الاستقلال "خيار غير قابل للتحقيق".

وأضاف البجوقي أن مقترح الحكم الذاتي في الصحراء يمثل الحل "الأكثر مصداقية", مؤكدا على أهمية الحوار من أجل البحث عن حل لهذا النزاع.

وأعرب رئيس الشبكة الاورومتوسطية للتنمية من أجل التعاون عن تنديده بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها "البوليساريو", مشيرا إلى اختطاف مصطفى سلمة ولد سيدي مولود من قبل الانفصاليين لمجرد أنه عبر عن مساندته للمخطط المغربي لمنح الحكم الذاتي للاقاليم الجنوبية.

تجدر الاشارة إلى أن لقاء "لنتحدث عن الصحراء دون توتر : نماذج جديدة لحقوق الإنسان", المنظم بتعاون مع الشبكة الاورومتوسطية للتنمية من أجل التعاون والحكومة المستقلة لبلد الباسك ومؤسسة "أولوف بالم", يعرف مشاركة عدة شخصيات لتبادل الآراء والافكار حول قضية الصحراء بعيدا عن أي توتر.

د/ش م/ج ب/ ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

اختتام الدورة الثانية للبرنامج التكويني الخاص بتقوية قدرات أطر وزارة التشغيل والتكوين المهني في مجال حقوق الإنسان

الرباط 29/ 1/ومع/ اختتمت اليوم السبت بالرباط, الدورة الثانية للبرنامج التكويني الخاص بتقوية قدرات أطر وزارة التشغيل والتكوين المهني في مجال حقوق الإنسان, الذي استفاد منه على مرحلتين نحو خمسين إطارا.

وقد همت هذه الدورة, التي تأتي تنفيذا لاتفاقية الشراكة التي تربط وزارة التشغيل والتكوين المهني بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة (فريدريش إيبرت) ومعهد تكوين العاملين في مجال التنمية, جملة من المحاور منها "حقوق الإنسانية للنساء والأطفال: المبادئ وطرق الإعمال" و"تقنيات التفاوض وتدبير النزاعات" و"التدبير القائم على النتائج".

كما تضمن برنامج الدورة, التي تم تنظيمها من 24 إلى 29 يناير الجاري, القيام بزيارة للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ولقاء مع (منظمة ترانسبارانسي المغرب) حول المنظومة الوطنية للنزاهة.

وكان برنامج الدورة الأولى, التي نظمت من 13 إلى 17 دجنبر الماضي, قد هم عدة محاور مرتبطة بحقوق الإنسان, منها على الخصوص المبادئ العامة للشغل على ضوء اتفاقيات منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية, والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها, والمرجعية الدولية لحقوق الإنسان التي تهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, وكذلك وسائل التواصل.

وقد استفاد من برنامج التكوين نحو خمسين إطارا, منهم 25 من مفتشي الشغل, و5 أطباء, و10 مهندسين في مجال حفظ الصحة والسلامة, و10 مفتشين تابعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفي كلمة بالمناسبة, قال وزير التشغيل والتكوين المهني السيد جمال أغماني إن هذا البرنامج التكويني, في مرحلتيه الأولى والثانية, يتوخى تعزيز وتقوية قدرات أطر الوزارة ومهاراتهم في مجال حقوق الإنسان وفي كل ما يتعلق بالقضايا ذات البعد الاجتماعي والحقوقي.

كما أبرز أن الوزارة تسعى من خلال هذه الدورات التكوينية إلى خلق أسلوب جديد في التدبير, يعتمد أساسا على المناهج والطرق الحديثة, التي ترتكز على تحسين الحكامة وترشيد الإمكانات للارتقاء بالخدمة العمومية المقدمة.

وأضاف أنه من أجل استثمار نتائج هذه الدورة التكوينية, تعتزم الوزارة مواصلة العمل على تكوين وتأهيل المزيد من مواردها البشرية لجعلها قادرة على مواكبة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للمملكة, من خلال إكسابهم قدرات وكفايات مرتبطة أساسا بالانفتاح على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان خاصة فيما يهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية, وكيفية إعمال هذه المواثيق في

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

الممارسات المهنية واليومية, والتدبير المرتكز على النتائج, وكذا تقوية قدراتهم في مجال الإنصات والتواصل.

من جهته, اعتبر السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن القيمة الإضافية لهذا المشروع تكمن في طابع الشراكة الذي يتحكم في تنفيذه وفي طبيعة الشركاء المتعاقدين فيه, حيث يترجم شراكة متعددة الأبعاد من خلال أربع مؤسسات بهويات مختلفة: مصلحة حكومية (وزارة), ومؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان, ومنظمة دولية لحقوق الإنسان, ومؤسسة مدنية وطنية لتقوية قدرات الفاعلين.

واعتبر أن هذه الشراكة ستشكل "قفزة نوعية في أداء برامج التكوين بجعلها تنفتح على محيطها العام باستهداف مختلف أطر المصالح الحكومية, وبالخصوص الفئات التي ترتبط بشكل مباشر بتنفيذ القوانين".

وبدوره, أكد ممثل مؤسسة (فريدريش إيبرت) أن هذه الأخيرة منخرطة في هذه الشراكة الرامية إلى تطوير قدرات أطر وزارة التشغيل وإدماج المقاربة الحقوقية في تكوينها, بما يضمن ارتباطا وثيقا بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان, مبرزا أن المؤسسة ستعمل على تطوير هذه الشراكة اعتمادا على نتائج هذه التجربة .

أما ممثل معهد تكوين العاملين في مجال التنمية, فقد أكد أهمية تنفيذ أوراش تكوينية تصب في اتجاه الرفع من أداء الأطر المستفيدة منها, معتبرا أن هذه الدورة شكلت مبادرة لتقوية الشراكة حول مشاريع تستجيب لحاجيات الفاعلين المؤسساتيين والجمعويين في مجال تحقيق التنمية.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

بيان اليوم

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يحتفي بإعادة تهيئة ساحة الشهداء

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يوم الخميس الماضي، حفلا بمناسبة انتهاء أشغال إعادة تهيئة ساحة الشهداء المقابلة لمقره،حيث جرى هذا الحفل بحضور أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وفتح الله ولعلو، عمدة مدينة الرباط، ومحمد أشركي، رئيس المجلس الدستوري، وخالد أوعيا، مدير الوكالة الحضرية للرباط وسلا، وإمام مسجد الشهداء وأعضاء من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كما حضره فاعلون مؤسساتيون وخواص وفعاليات من المجتمع المدني.

وقد شاركت في تنشيط هذا الحفل الذي حضره أيضا عدد من ساكنة مدينة الرباط كل من جمعية «النصر» للصم والبكم و«الجمعية المغربية لمساعدة الأطفال في وضعية صعبة» و«الجمعية الثقافية مسرح الرحل».

وقد تم إعادة تهيئة الساحة على شكل فضاء مفتوح للمواطنين، بها أماكن للجلوس ونافورة على أرضية رخامية ونخيل وأشجار مع إضاءة تضفي على المكان جمالية خاصة. وقد استغرقت أشغال إعادة تهيئة الساحة التي تمت بشراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومجلس المدينة، مدة 6 أشهر.

وقال أحمد حرزني في كلمة له بالمناسبة «إن ساحة الشهداء فضاء له دلالة تاريخية ورمزية خاصة خلال وبعد فترة الحماية»، مشيرا إلى أن إعادة تهيئة الساحة وفتحها أمام المواطنين،بمثابة إعادة اعتبار لهذا المكان التاريخي.

ومن جانبه، أشار فتح الله ولعلو إلى أن الساحة تجمع بين قيم الوطنية، بما تحبل به من ذكريات ودلالات تاريخية مرتبطة بالكفاح الوطني، وبين قيم حقوق الإنسان لوجودها أمام مؤسسة حقوقية وطنية.

أما محمد أشركي، رئيس المجلس الدستوري فقد أبرز أن ساحة الشهداء في حلتها الجديدة ستشكل إضافة نوعية بجماليتها للفضاء المجاور لها الزاخر بالمعاني والقيم التاريخية.

Revue de Presse du Conseil consu

Libération

Ahmed Herzenni lors d'une conférence organisée par un think tank espagnol

"L'autonomie, seule solution viable et sérieuse pour le Sahara"

L'initiative d'autonomie dans les provinces du Sud constitue «la seule solution viable et sérieuse» à la question du Sahara, a affirmé, vendredi à Vitoria (Nord de l'Espagne), le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), Ahmed Herzenni.

«L'unique perspective viable, valable, sérieuse et responsable pour l'émancipation de tous les peuples de la région est le statut d'autonomie dans les provinces du Sahara», a-t-il insisté lors d'une conférence sur le thème « Nouvelles perspectives des droits de l'Homme au Sahara», organisée par le think tank espagnol «Carta Meditérranea».

«Le Polisario, qui s'attache au référendum, n'a jamais été capable de présenter la moindre proposition aux habitants des camps de Tindouf «, a déploré le président du CCDH rappelant les nombreuses difficultés qui se posent à l'organisation d'un référendum, notamment celles liées au recensement des habitants des camps de Tindouf dans le sud-ouest de l'Algérie.

«L'autonomie est une solution audacieuse qui traduit la volonté du Maroc de finir avec ce problème qui retarde le processus de modernisation et de démocratisation dans lequel le Royaume s'est définitivement engagé «, a tenu à affirmer, encore une fois, M. Herzenni.

Il a relevé, à ce propos, que le Maroc est parmi les rares pays à s'être doté d'une commission qui s'est occupée des dossiers des abus et violations commises dans le passé, passant en revue, également les grandes réformes engagées par le Royaume dans les différents domaines.

M. Herzenni a cité, à titre d'exemple, le code de la famille, la création de l'Institut Royal de la culture amazighe (IRCAM), le Plan d'action national en matière de démocratie et droits de l'Homme, l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH) ou le projet de régionalisation avancée.

Une vue de la conférence.

Pour sa part, Mahjoub Salek du mouvement «Khat Ach-Chahid », a souligné que le Maroc a eu le courage d'ouvrir le dossier des violations commises par le passé, alors que les dirigeants du Polisario n'ont jamais reconnu les abus dont ils ont été responsables ni les centaines de personnes portées disparues à cause de ces abus.

«Quelque 300 personnes sont portées disparues, victimes des violations des droits de l'Homme commises par les dirigeants du Polisario », a-t-il rappelé, à ce sujet, critiquant l'absence de démocratie au sein de ce front.

M. Salek a déploré, en outre, le drame vécu par les personnes séquestrées dans les camps de Tindouf en Algérie.

Pour sa part, Abdelhamid El Bejouki, directeur du Réseau euro-méditerranéen de coopération au développement (REMCOD), ONG basée en Espagne coorganisatrice de cette conférence, a souligné que l'initiative marocaine d'autonomie peut constituer non seulement une solution à la question du Sahara, mais aussi jouer un rôle important dans l'intégration maghrébine, soulignant que l'indépendance est une option non viable.

L'autonomie au Sahara est la solution «la plus crédible», a-t-il ajouté, mettant l'accent sur l'importance du dialogue dans la recherche d'une solution à ce conflit.

M. El Bejouki a critiqué les violations des droits de l'Homme commises par le Polisario, dont le dernier exemple en date est le cas de Mustapha Salma Ould Sidi Mauloud enlevé par les séparatistes et obligé à quitter les camps de Tindouf pour avoir exprimé son opinion en faveur du plan d'autonomie marocain. Organisée en collaboration avec le gouvernement autonome du Pays basque, cette conférence de deux jours (4 et 5 février) connaît la participation notamment d'acteurs de la société civile, de représentants d'ONG et d'experts dans le domaine des droits de l'Homme.

MAP

التجديد

مصلون يحتجون ويستنكرون انطلاق الحفل وقت الصلاة

حفل افتتاح ساحة مجلس حقوق الإنسان يزعج المصلين بمسجد الشهداء

احتج عدد من المصلين مباشرة بعد انتهائهم من صلاة العصر بمسجد الشهداء يوم الخميس الماضي، نتيجة للإزعاج والضجيج الذي سببته "فرقة قرع الطبول" أثناء مشاركتها في حفل افتتاح ساحة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بالرباط المجاورة للمسجد.

واستنكر المصلون عدم انتظار المنظمين بضع دقائق حتى انتهاء الصلاة. وأكد بعضهم لـ"التجديد" أن المسجد له حقوق كمؤسسة دينية تتعلق بحرمة جواره و احترام أوقات الصلاة فيه وحقوق تتعلق بالأمن الروحي للمصلين وتتعلق خاصة بما لا يزعجهم أو يشوش عليهم أثناء الصلاة. وقال هؤلاء أن الأصوات العالية للطبول شوشت على المصلين حتى أن الامام أخطأ في صلاته.

من جهتهم سارع مسؤولو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إلى تهدئة المحتجين و الاعتذار عما حصل، مؤكدين أن ذلك لم يكن مقصودا. وفسر أحد المسؤولين في المجلس ما حصل، بكون الفرقة التي تقرع الطبول والتي تم استدعاؤها للمشاركة في حفل الافتتاح، هي فرقة للصم والبكم، وأنه رغم تنبيههم بضرورة الانتظار إلى حين انتهاء الصلاة، لكن ذلك لم يتحقق نتيجة لسوء الفهم.

وكان "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، قد دعا عددا من الشخصيات المدنية والسياسية ومسؤولي السلطة بالجهة، لحضور حفل افتتاح ساحة "الشهداء" التي تقع بين المجلس ومسجد الشهداء وبا ل لعلو بالرباط.

أبوبكر لمغاري

Revue de Presse

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

نقاش حول الحكم الذاتي في بريطوريا الإسبانية

أكد المشاركون في ندوة حول الصحراء، اول امس بمدينة بيتوريا (بلد الباسك بشمال إسبانيا)، على أهمية مقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة باعتباره حلا مناسبا للنزاع المفتعل حول الصحراء.

وأبرز أكاديميون وباحثون وبرلمانيون وناشطون في المجتمع المدني بإسبانيا والمغرب، خلال هذا اللقاء المنظم على مدى يومين من قبل معهد التفكير والابحاث (كارتا ميدتيرانيا) حول موضوع «لنتحدث عن الصحراء دون تشنج : نماذج جديدة لحقوق الإنسان»، جدية هذا المقترح الذي يشكل مبادرة جيدة لحل هذا النزاع الذي دام أزيد من 35 سنة.

وفي هذا الصدد، أعرب قاضي الربط الاسباني السابق في المغرب أنخيل يورينتي دي لا ريغيرا، عن اقتناعه بأن المقترح المغربي لمنح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية يشكل الحل الأنسب لقضية الصحراء.

من جانب آخر، أكد أنخيل يورينتي دي لا ريغيرا التقدم الكبير الذي أحرزه المغرب على عدة مستويات وفي مختلف الجهات، بما فيها الأقاليم الجنوبية، مشيرا إلى تشبث المغاربة قاطبة بمغربية الصحراء.

ومن جانبه، أكد خوان مارتوس كيسادا الاكاديمي الاسباني المتخصص في الدراسات العربية والاسلامية أن المبادرة المغربية تعد «مقترحا معقولا وجديا»، وأن إحداث دويلة جديدة في الصحراء أمر «غير قابل للتحقق»، مشيرا إلى وجود روابط البيعة بين القبائل الصحراوية وسلاطين المغرب.

وفي نفس الاتجاه، ذكر ميغيل موران دييث العضو بمعهد التفكير والأبحاث (كارتا ميدتيرانيا) أن المخطط المغربي لمنح الحكم الذاتي لقي ترحيبا من قبل المجتمع الدولي، ومن شأنه حل مشكل الصحراء بشكل نهائي.

من جهته، أبرز رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني أنه سيكون من الأفضل بالنسبة لأولئك الذين يتشبثون بالاستفتاء "تقديم حلول مبتكرة وواقعية" كما يطالب بذلك المجتمع الدولي وعلى النحو الذي قام به المغرب من خلال مقترح الحكم الذاتي.

من جانبها، أكدت النائبة البرلمانية كجمولة بنت ابي على أهمية الحوار من أجل التوصل إلى حل لقضية الصحراء، موضحة أن المغرب انخرط بإرادة قوية في مسلسل الدمقرطة، مشددة على الارادة القوية لمجموع مكونات المجتمع المغربي للمضي قدما في هذا المسلسل. أما خيسوس لوثا العضو بالبرلمان الجهوي لبلد الباسك فشدد على أن التوصل إلى اتفاق حول حل قضية الصحراء سيعود بالنفع على المنطقة المغاربية برمتها.

من جانبها، تساءلت رئيسة المؤسسة الدولية "أولوف بالم" آنا بابيطلو عن الأسباب التي تدفع "البوليساريو" في عدم التفكير "في بديل آخر غير الاستقلال".

من جهته، أكد عبد الحميد البجوقي مدير الشبكة الاورومتوسطية للتعاون من أجل التنمية (منظمة غير حكومية يوجد مقرها في إسبانيا) على أهمية الحوار من أجل التوصل إلى حل متوافق بشأنه على أساس مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب.

يذكر أن هذا اللقاء المنظم بتعاون مع الشبكة الاورومتوسطية للتنمية من أجل التعاون والحكومة المستقلة لبلد الباسك ومؤسسة "أولوف بالم"، يعرف مشاركة عدة خبراء وأكاديميين وبرلمانيين وفاعلين بالمجتمع المدني مكن من تبادل الاراء والافكار حول قضية الصحراء.

■ حرزني

اعتبر رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني، الجمعة الماضية بمدينة بيتوريا (بلد الباسك بشمال إسبانيا)، أن مقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية يشكل «الحل الوحيد والجدي والقابل للتطبيق» لقضية الصحراء. وأوضح حرزني، خلال لقاء حول موضوع «لنتحدث عن الصحراء دون توتر: نماذج جديدة لحقوق الإنسان» ينظمه على مدى يومين معهد التفكير والأبحاث (كارتا ميديتيرانيا)، أن الحل «الوحيد الجاد والمسؤول والقابل للتطبيق من أجل تقدم جميع شعوب المنطقة يتمثل في مقترح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة». وأشار رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن «البوليساريو» الذي «يتمسك بالاستفتاء، لم يتمكن من تقديم أي اقتراح لسكان مخيمات تندوف».

droits de l'Homme
Revue de P

المغربية

المشاركون يجمعون على جدية المقترح المغربي ويسجلون ما لقيه من ترحيب دولي

ندوة بيتوريا بإسبانيا تؤكد أن الحكم الذاتي حل أمثل للنزاع المفتعل

"المغربية" و(و م ع) - أكد المشاركون في ندوة حول الصحراء، أول أمس السبت، بمدينة بيتوريا (بلد الباسك بشمال إسبانيا)، أهمية مقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة، باعتباره حلا مناسبا للنزاع المفتعل حول الصحراء.

وأبرز أكاديميون وباحثون وبرلمانيون وناشطون في المجتمع المدني بإسبانيا والمغرب، خلال هذا اللقاء، المنظم على مدى يومين من قبل معهد التفكير والأبحاث (كارتا ميديتيرانيا)، حول موضوع "لنتحدث عن الصحراء دون تشنج: نماذج جديدة لحقوق الإنسان"، جدية هذا المقترح الذي يشكل مبادرة جيدة لحل هذا النزاع، الذي دام أزيد من 35 سنة. في هذا الصدد، أعرب قاضي الربط الإسباني السابق في المغرب، أنخيل يورينتي دي لا ريغيرا، عن اقتناعه بأن المقترح المغربي لمنح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية يشكل الحل الأنسب لقضية الصحراء. من جانب آخر، أكد أنخيل يورينتي دي لا ريغيرا التقدم الكبير الذي أحرزه المغرب على عدة مستويات وفي مختلف الجهات، بما فيها الأقاليم الجنوبية، مشيرا إلى تشبث المغاربة قاطبة بمغربية الصحراء. من جانبه، أكد خوان مارتوس كيسادا الأكاديمي، الإسباني المتخصص في الدراسات العربية والإسلامية، أن المبادرة المغربية تعد "مقترحا معقولا وجديا"، وأن إحداث دويلة جديدة في الصحراء أمر "غير قابل للتحقق"، مشيرا إلى وجود روابط البيعة بين القبائل الصحراوية وسلاطين المغرب.

وفي الاتجاه نفسه، ذكر ميغيل موران بييث، العضو بمعهد التفكير والأبحاث (كارتا ميديتيرانيا)، أن المخطط المغربي لمنح الحكم الذاتي لقي ترحيبا من قبل المجتمع الدولي، ومن شأنه حل مشكل الصحراء بشكل نهائي.

من جهته، أبرز رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أحمد حرزني، أنه سيكون من الأفضل بالنسبة لأولئك الذين يتشبثون بالاستفتاء "تقديم حلول مبتكرة وواقعية"، كما يطالب بذلك المجتمع الدولي، وعلى النحو الذي قام به المغرب من خلال مقترح الحكم الذاتي.

من جانبها، أكدت النائبة البرلمانية كجمولة بنت أبي، أهمية الحوار من أجل التوصل إلى حل لقضية الصحراء، موضحة أن المغرب انخرط بإرادة قوية في مسلسل الدمقرطة، مشددة على الإرادة القوية لمجموع مكونات المجتمع المغربي للمضي قدما في هذا المسلسل. أما خيسوس لوثا، العضو بالبرلمان الجهوي لبلد الباسك، فشدد على أن التوصل إلى اتفاق حول حل قضية الصحراء سيعود بالنفع على المنطقة المغاربية برمتها.

من جانبها، تساءلت رئيسة المؤسسة الدولية "أولوف بالم" آنا بابيطلو عن الأسباب التي تدفع "البوليساريو" في عدم التفكير "في بديل آخر غير الاستقلال". من جهته، أكد عبد الحميد البجوقي، مدير الشبكة الأورومتوسطية للتعاون من أجل التنمية (منظمة غير حكومية يوجد مقرها في إسبانيا)، أهمية الحوار من أجل التوصل إلى حل متوافق بشأنه على أساس مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب.

يذكر أن هذا اللقاء، المنظم بتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية للتنمية من أجل التعاون، والحكومة المستقلة لبلد الباسك، ومؤسسة "أولوف بالم"، يعرف مشاركة عدة خبراء وأكاديميين وبرلمانيين وفاعلين بالمجتمع المدني مكن من تبادل الآراء والأفكار حول قضية الصحراء.

حرزني: مقترح الحكم الذاتي يشكل "الحل الوحيد والجدي" لقضية الصحراء

أكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أحمد حرزني، يوم الجمعة المنصرم، بمدينة بيتوريا (بلد الباسك بشمال إسبانيا)، أن مقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية يشكل "الحل الوحيد والجدي والقابل للتطبيق" لقضية الصحراء.

وأوضح حرزني، خلال لقاء حول موضوع "لنتحدث عن الصحراء دون توتر: نماذج جديدة لحقوق الإنسان"، نظمه على مدى يومين معهد التفكير والأبحاث (كارتا ميديتيرانيا)، أن الحل "الوحيد الجاد والمسؤول والقابل للتطبيق من أجل

Revue de Presse Hommes

المغربية

جانب من الندوة (ماب)

تقدم جميع شعوب المنطقة يتمثل في مقترح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة".

وأكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن "البوليساريو"، التي "تتمسك بالاستفتاء، لم تتمكن من تقديم أي اقتراح لسكان مخيمات تندوف".

وفي هذا الصدد، ذكر أحمد حرزني بالعديد من الصعوبات التي تقف أمام تنظيم الاستفتاء، خاصة في ما يتعلق بإحصاء سكان المخيمات بتندوف في جنوب غرب الجزائر.

وأكد أن "مقترح الحكم الذاتي حل شجاع يعبر عن إرادة المغرب لإنهاء هذا المشكل، الذي يؤخر مسلسل التحديث والدمقرطة، الذي انخرط فيه المغرب بشكل لا رجعة فيه".

وأبرز في هذا الصدد أن المغرب يشكل أحد البلدان القليلة، التي أحدثت لجنة لبحث ملفات التجاوزات والانتهاكات في الماضي، مستعرضا الإصلاحات الكبرى، التي أطلقها المغرب في مختلف المجالات.

وفي هذا الإطار، أشار أحمد حرزني إلى مدونة الأسرة، وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومشروع الجهوية المتقدمة.

ووجه حرزني، في هذا الصدد، نداء إلى "البوليساريو" من أجل الالتحاق بالوطن الأم للمشاركة في هذه الدينامية التي أطلقها المغرب.

من جانبه، أكد محجوب السالك، من حركة "خط الشهيد" المعارضة لـ"قيادة البوليساريو"، أن المغرب كانت لديه الشجاعة "لفتح صفحة ملف انتهاكات الماضي، في حين أن قادة "البوليساريو" لم يعترفوا أبدا بخروقات حقوق الإنسان، التي كانوا مسؤولين عنها أو مئات المفقودين بسبب هذه الانتهاكات.

وذكر بأنه "يوجد حوالي 300 شخص في عداد المفقودين" ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها قادة "البوليساريو"، مؤكدا غياب الديمقراطية داخل قيادة "البوليساريو".

وفي هذا الإطار، شدد محجوب السالك على المأساة التي يعانيها المحتجزون في مخيمات تندوف في الجزائر.

من جهته، أكد عبد الحميد البجوقي، رئيس الشبكة الأورومتوسطية للتنمية من أجل التعاون، (منظمة غير حكومية مقرها في إسبانيا)، أن المقترح المغربي للحكم الذاتي يمكن أن يشكل ليس فقط حلا لقضية الصحراء، ولكن يمكن أن يضطلع أيضا بدور مهم في تحقيق التكامل بين البلدان المغاربية، مبرزا أن الاستقلال "خيار غير قابل للتحقيق".

وأضاف البجوقي أن مقترح الحكم الذاتي في الصحراء يمثل الحل "الأكثر مصداقية"، مؤكدا أهمية الحوار من أجل البحث عن حل لهذا النزاع.

وأعرب رئيس الشبكة الأورومتوسطية للتنمية من أجل التعاون عن تنديده بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها "البوليساريو"، مشيرا إلى اختطاف مصطفى سلمة ولد سيدي مولود من قبل الانفصاليين لمجرد أنه عبر عن مساندته للمخطط المغربي لمنح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية.

كجمولة بنت عبي تدعو إلى إيجاد حل "سلمي ودائم ونهائي"

دعت البرلمانية الصحراوية كجمولة بنت عبي، يوم الجمعة المنصرم، إلى إيجاد حل "سلمي ودائم ونهائي" للنزاع حول الصحراء من شأنه وضع حد لمعاناة الصحراويين.

وأكدت كجمولة بنت عبي، العضوة بالمجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية، في تصريحات لوكالة الأنباء "أفي" الإسبانية، بمدينة بيتوريا (جهة بلد الباسك بشمال إسبانيا)، حيث تشارك في لقاء حول موضوع "نتحدث عن الصحراء دون توتر: نماذج جديدة لحقوق الإنسان"، تنظمه جمعية "رسالة المتوسط" (كارتا ميديتيرانيا)، أن حل هذا النزاع سيمكن الصحراويين في آخر المطاف من العيش في سلام، و"وضع حد لجميع أشكال معاناتهم". وأقرت النائبة بمجلس النواب بأن الطريق للتوصل إلى هذا الحل "ليست سهلة"، داعية الأمم المتحدة إلى المساهمة أكثر من أجل السعي إلى حل متوافق بشأنه.

وقالت المسؤولة السابقة بـ"البوليساريو" إنه "يتعين على الأمم المتحدة مضاعفة جهودها للتقريب بين مواقف أطراف النزاع والتوصل إلى صيغة توافقية، حيث لا يوجد هناك رابح أو خاسر والتوصل إلى "نهاية سعيدة"، ووضع حد (لجميع المعاناة)". كما دعت النائبة الصحراوية إسبانيا إلى "الانخراط بشكل أكبر" من أجل إيجاد حل للنزاع، مؤكدة أنه يتعين على إسبانيا أن تضطلع بدور "مهم جدا" في قضية الصحراء.

أكاديمي إسباني: مشروع الحكم الذاتي للصحراء "مقترح معقول وجدي"

أكد الأكاديمي الإسباني، خوان مارتوس كيسادا، أول أمس السبت، بمدينة بيتوريا (بلد الباسك بشمال إسبانيا) أن المبادرة المغربية لمنح الحكم الذاتي، التي تقدم بها المغرب من أجل تسوية نهائية للنزاع المفتعل حول الصحراء "مقترح معقول وجدي يقدم ضمانات للصحراويين".

وتطرق الأكاديمي الإسباني المتخصص في الدراسات العربية والإسلامية، خلال لقاء حول موضوع "نتحدث عن الصحراء دون تشنج: نماذج جديدة لحقوق الإنسان" نظمه على مدى يومين معهد التفكير والأبحاث (كارتا ميديتيرانيا) إلى الجانب التاريخي لقضية الصحراء، مؤكدا في هذا الصدد الروابط التاريخية التي جمعت دوما بين قبائل الصحراء ومختلف الجهات بالمغرب.

وشدد مارتوس كيسادا، مدير شعبة الدراسات العربية والإسلامية بجامعة كومبلوتينسي بمدريد، على وجود روابط البيعة بين القبائل الصحراوية وسلاطين المغرب، الذين دعموهما في مقاومتهما ضد الاحتلال الإسباني.

كما ذكر مارتوس كيسادا بالعلاقات الاجتماعية التي جمعت منذ زمن بعيد سكان الصحراء بمختلف الجهات بالمملكة، خصوصا من خلال الزواج أو العلاقات التجارية.

وفي هذا الإطار، أبرز مدير شعبة الدراسات العربية والإسلامية بجامعة كومبلوتينسي بمدريد، الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، مؤكدا في هذا الصدد التقدم، الذي أحرزه المغرب في مجال الديمقراطية.

Revue

ندوة بفيينا حول العلاقات الاستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوروبي

الرباط 27/1/ومع/ بمبادرة من سفارة المملكة المغربية نظمت, أمس الأربعاء بفيينا, ندوة حول العلاقات الاستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوربي تحت شعار "المغرب-الاتحاد الأوربي : آفاق شراكة شمولية واستراتيجية".

وأوضح بلاغ لسفارة المغرب بفيينا أن هذه الندوة سلطت الضوء على انخراط المغرب في التعاون السياسي والاقتصادي مع الاتحاد الأوربي في إطار تفعيل الوضع المتقدم وتعزيز العلاقات الثنائية.

واستعرض المتدخلون خلال هذا اللقاء العديد من أوجه الشراكة بين الاتحاد الأوربي والمغرب في مجالات السياسة الخارجية والاقتصاد, والتزام الشريكين بالقيم الديموقراطية.

كما وقف المشاركون عند الأسس القانونية والإنسانية لمبادرة الحكم الذاتي التي اقترحتها المملكة كحل واقعي وذي مصداقية لتسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية. وتطرقوا أيضا إلى وجاهة هذه المبادرة الرامية إلى ضمان تمثيلية ديموقراطية لسكان المنطقة.

وأضاف البلاغ أن هذه الندوة شكلت مناسبة لإبراز الجهود التي يبذلها المغرب لتعزيز الأمن بالمنطقة المتوسطية, مشيرا إلى المصداقية التي تتمتع بها المملكة داخل الهيئات الأوربية والدولية.

وتناول اللقاء, بالأساس, الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب في مجال الإصلاحات الاقتصادية والملاءمة القانونية مع الاتحاد الأوربي حول قضايا هامة من قبيل مكافحة الهجرة السرية والإرهاب والقضايا الأمنية والجيوسياسية والسبل الكفيلة بتعزيز الاستقرار بالحوض المتوسط وبشمال إفريقيا وبمنطقة الساحل الصحراوي.

وسلط المشاركون الضوء أيضا على الإنجازات الاجتماعية التي حققها المغرب في مجال محاربة الفقر من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وتناولوا, من جهة أخرى, خارطة الطريق المتعلقة بالوضع المتقدم مع الاتحاد الأوربي في أبعادها الثلاثة : الإنسانية والتنمية الاقتصادية والأمنية.

وبهذه المناسبة, ذكر سفير المغرب بفيينا السيد عمر زنيبر بأن المملكة التي ساهمت في تحديد معالم الوضع المتقدم تتطلع إلى شراكة شاملة تستند على مبدإ الندية داخل السوق الأوروبية.

وقد افتتح هذه الندوة, التي تندرج في إطار أنشطة السفارة الرامية إلى النهوض بالعمل الديبلوماسي للمملكة السيد هانس وينكلر, مدير الأكاديمية الديبلوماسية لفيينا والسفير لارز إريك لاندين, رئيس مفوضية الاتحاد الأوربي بفيينا.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

وأشرف على تنشيط هذه الندوة السادة أحمد حرزني, رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وعبد السلام أبو درار, رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وعبد الحي المودن, أستاذ بكلية الحقوق بالرباط.

شارك في هذا اللقاء, الذي نظم بتعاون مع الأكاديمية الديبلوماسية لفيينا مسؤولون كبار من النمسا وممثلين للأوساط السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والديبلوماسية.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme